

تطبيقات التمويل بالتقسيت في المصرف الإسلامي الإندونيسي: دراسة تحليلية مقاصدية
FINANCING BY INSTALMENT IN INDONESIAN ISLAMIC BANK: A MAQASIDIC- ANALYTICAL STUDY

^{i,*} Ahmad Muqorobin and ⁱ Novan Fatchu Alafianta

ⁱ Faculty of Syariah, Universitas Darussalam UNIDA Gontor, Ponorogo, Jawa Timur, Indonesia

*(Corresponding author) e-mail: muqorobin82@unida.gontor.ac.id

DOI: <https://doi.org/10.33102/mjssl.vol11no2.503>

ABSTRACT

This study aims to shed light on the issue of the instalment system in Islamic banking finance. The instalment system in Islamic banking revolves around the method of financing on multiple scales in order to meet the people's needs, in addition to achieving the goals of Islamic Sharia and its lofty purposes for the protection of money. The instalment formula can affect the existence of non-compliance with instalment payments, delays in instalment payments by customers, and bad debts, and thus the research problem is represented. This study employed a set of scientific methodologies that were relevant to the subject. Through the inductive approach, the researcher extrapolated the main sources of the research material regarding the issue of financing in instalments, and applied previous studies related to the topic. This study also used the analytical method to clarify the concept of financing in instalments, its legitimacy, its varied forms, and the researcher used the analytical method to achieve the purposes of each form in saving money. Then through a field study, the researcher worked on conducting personal interviews and dialogue with employees and officials of the Finance Department in Indonesian Islamic bank and conducting a field study in them, then benefiting from them in research issues. This study concluded that the instalment formula is one of the most important methods used in financing in Indonesian Islamic bank. Specifically, the forms of instalment financing that are implemented in Indonesian Islamic bank are *mudhārabah*, *musyārahah muthanāqisah*, *murābahah*, and *ijārah mutahiah bittamlik*. This is due to the fact that financing cannot be separated from the instalment system. These forms of financing achieve the specific objectives of the Sharia which are to preserve wealth through the development and circulation of funds as well as to achieve the goal of justice and eliminate difficulties in order to make it easier for people to obtain welfare. At the end of the study, the researcher proposed that in order for Islamic banks and financial institutions to perform effectively, there is a need for more effective Sharia supervision on the application of instalment financing in all stages.

Keywords: *Financing, Installment, Islamic Banks, Indonesian, Maqāshid Sharia.*

How to cite (APA 6th Style):

Ahmad Muqorobin, & Alafianta, N. F. (2023). *Tatbiqat al-tamwil bi al-taqsit fi al-masrif al-Islamiy al-Indunisi: Dirasat tahliliat maqasidiat: Financing by instalment in Indonesian Islamic bank: A maqasidic analytical study.* *Malaysian Journal of Syariah and Law*, 11(2), 271–289. <https://doi.org/10.33102/mjssl.vol11no2.503>

ملخص البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على تطبيقات صيغ التقسيط في التمويل المصرفي الإسلامي الإندونيسي، حيث أن التقسيط يدور حول أسلوب التمويل على نطاقات مختلفة ومتعددة، لأجل تلبية حاجات الناس وتحقيق سعادتهم. وذلك من خلال تحليل يستند إلى غايات الشريعة الإسلامية ومقاصدها السامية الخاصة بحماية المال. فصيغ التقسيط في التمويل المصرفي منها ما يؤثر تأثيراً إيجابياً على الالتزام بدفع الأقساط ومماثلة العميل في سداد الأقساط وغيره في القطاعات الإنتاجية مثلاً، ومنها ما يؤثر تأثيراً سلبياً على الأفراد والمجتمع مثلاً وليس على المصارف الإسلامية فقط. وقد اتبع الباحثان مجموعة من المنهجيات العلمية التي تناولتا موضوعهما، فمن خلال المنهج الاستقرائي قام الباحثان باستقراء المصادر الرئيسة لمادة البحث فيما يتعلق بقضية التمويل بالتقسيط، والاستفادة من البحوث والدراسات التطبيقية السابقة التي لها علاقة بالموضوع. كما استخدمنا المنهج التحليلي لبيان مفهوم التمويل بالتقسيط وتوضيح مشروعيته وبيان صورته وتحقيق مقاصد كل منها لحفظ المال. ثم من خلال دراسة ميدانية عمل الباحثين على إجراء مقابلات شخصية مع المسؤولين والموظفين بقسم التمويل في المصرف الإسلامي والحوار والتحدث معهم للاستفادة منهم في قضايا هذا البحث. وخلصت الدراسة أن صيغ التقسيط قد تُطبق بعدة صور في التمويلات المصرفية الإسلامية، ومن أهم صور التمويل بالتقسيط التي تكون على صورة تمويل المضاربة، والمشاركة المتناقصة، والمرابحة، والإجارة المنتهية بالتملك؛ وكلها لا يمكن أن تستغني عن صيغة التقسيط خلال عمليتها، وتحقق هذه الصور مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ المال، وذلك يظهر في تنمية الأموال وتداولها، وتحقيق مقصد العدل ورفع الحرج والمشقة عن الناس حيث يسهل عليهم تحقيق مصالحهم الدنيوية. وفي النهاية يوصي الباحثان بالمصارف الإسلامية مع الالتزام بالضوابط والمعايير الشرعية خلال تنفيذ وأداء عمليات التمويل بالتقسيط، والحرص على جعلها خالية من المخالفات والتجاوزات، وتعزيز ذلك بوجود الرقابة الشرعية بصورة أكثر فاعلية على تنفيذ عمليات التمويل بالتقسيط في جميع مراحل وأقسامه.

الكلمات المفتاحية: التمويل، صيغة التقسيط، المصارف الإسلامية، إندونيسيا، مقاصد الشريعة.

مقدمة

تعد المصارف الإسلامية جزءاً لا يتجزأ من النظام المصرفي العالمي، فلها دور مهم في الحياة الاقتصادية حيث تحقق أساس النظام الاقتصادي الحديث. وقد ركزت الدراسات المصرفية على صيغ التمويل الإسلامي الذي دخل في صلبه نظام التقسيط، فالفكر المتطور في أساليب التمويل وأدواته الجديدة تأتي في إطار تطوير العمل المصرفي مما جعلها ذات قدرة كبيرة على جميع المدخرات من الفئات جميعها، كما أن الاستثمار المباشر الذي تنتهجه المصارف

الإسلامية يلعب دوراً هاماً في الأنشطة الاقتصادية (Suhartanto *et al.*, 2020; Ismail and Muqorobin, 2017).

وإذا تأملنا في المعاملات المالية بأنواعها، وأنشطة المصارف الإسلامية بأشكالها - وخصوصاً في باب التمويلات المصرفية المعاصرة، وما يتعلق بها من أحكام الشريعة الإسلامية - نعلم مدى أهمية صيغة التقسيط في أسلوب التمويل المصرفي، وأثرها في الأحكام الشرعية سلباً وإيجاباً؛ وذلك أن التقسيط يدور حول أسلوب التمويل، وكأن التقسيط يكون بديلاً شرعياً عن قرض ربوي ووسيلة لتمويل المشروعات التنموية، والتعامل به مع الأفراد، وهو لسد احتياجات الناس، إذ ليس كل فرد يجد النقد الحالي الكافي لقضاء حاجته، ويكون التعامل بنظام التمويل بالتقسيط من المؤسسات المالية أو المصارف الإسلامية. ولقد أصبح التمويل بالتقسيط عملاً كاملاً متكاملًا، له شروطه، وضوابطه حتى يتم تنفيذه، ويترتب عليه أحكام ونتائج بعد انعقاده، ويضاف إلى أن صيغة التقسيط تعمل على تنشيط الحركة التجارية (Hasan *et al.*, 2023)، ومن الأمور المرتبطة بها آثار سلبية على الفرد والمجتمع؛ حيث يوجد فيها عدم الالتزام بدفع الأقساط، ومماثلة العميل لسداد الأقساط، أو مخالفة العقد، وبالإضافة إلى وجود المشاكل والمخاطر الكثيرة حول صيغة التقسيط في التمويل المصرفي، سواء كانت من جانب البائع بدعوى ظلمه في السداد، أم كانت من جانب المشتري بدعوى الغبن (Muhammad, 2020).

بناءً مما سبق، جاءت هذه الدراسة بتسليط الضوء على تجربة المصرف الإسلامي الإندونيسي في تطبيق التمويل بالتقسيط ومدى تحقيق مقاصد الشريعة، وخصوصاً مقصد العدل والمساواة في حفظ المال؛ بقيام المصرف في دراسات الجدوى المقدمة من قبل العملاء قبل منح التمويل، ومتابعتها في سداد الأقساط لتحقيق استرداد مبلغ التمويل من العملاء. نظراً لأهمية التقسيط، والتعامل به في التمويل المصرفي، ودوره كبديل لتحقيق غايات الشريعة الإسلامية ومقاصدها السامية الخاصة في التصرفات والمعاملات المصرفية.

أسئلة البحث

مما سبق بيانه عن مشكلة البحث فإن هذا البحث سيتولى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما أهمية التمويل بالتقسيط في ضوء مقاصد الشريعة في حفظ المال؟
2. كيفية تطبيقات التمويل بالتقسيط في المصرف الإسلامي الإندونيسي؟

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. إبراز أهمية التمويل المصرفي بالتقسيط في ضوء مقاصد الشريعة في حفظ المال.
2. بيان صور تطبيقات التمويل بالتقسيط في المصرف الإسلامي الإندونيسي.

تعريف التمويل بالتقسيط

إن مصطلح التمويل بالتقسيط لم يذكر في كتب الفقهاء القدامى والمحدثين من حيث أنه نوع من أنواع الأساليب التمويلية المصرفية، فالحديث كان دائماً على البيع بالتقسيط أو الآجل. لذلك نجد أن الفقهاء القدامى استعملوا لفظ القسط، ومصطلح تقسيط الثمن في بعض مسائل البيوع، وذلك يدل على البيع الذي يُباع فيه السلعة بثمن مؤجل كله أو بعضه، وعلى أن يكون تسديد الثمن على أقساط معلومة، وأجل معلوم، ويكون السعر أعلى من السعر الحالي (Al-Ibrahim, 1987; Muqorobin and Fachreza, 2018).

وسنعرض بعض التعاريف عند العلماء المعاصرين لمصطلح التقسيط، مع كونه بيع التقسيط، وذلك فيما يلي:
 أ. كما ذكر سليمان التركي، أن التقسيط في الاصطلاح هو "تأجيل أداء الدين مفرقا إلى أوقات متعددة معلومة. ويمكن القول بأن بيع التقسيط هو: (عقد على مبيع حال، بثمن مؤجل، يؤدي مفرقا على أجزاء معلومة، في أوقات معلومة)" (Al-Turky, 2003, p. 34).
 ب. وعرفه كذلك محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، أنه: "بيع يعجل فيه المبيع، ويتأجل فيه الثمن، كله أو بعضه على أقساط معلومة، لأجل معلوم، وهذه الأقساط قد تكون منتظمة المدة أو غير ذلك" (Irsyid, 2001, p. 78).

وأما مصطلح التمويل؛ يعتبر من أهم الوظائف الأساسية في المصارف أو المؤسسات المالية، لأن له دور مهم لاستمرار وتنمية أي نشاط تجاري واقتصادي خاصة في المصارف الإسلامية. وعند إضافة كلمة "التمويل إلى كلمة "التقسيط"، يتضح المعنى من خلال إدراك الباحثين أن التمويل بالتقسيط هو: طريقة لتوفير المساعدات المالية إما النقدية أو العينية لمن يحتاجها، بعدة أساليب تمويلية التي يتبع فيها صيغة التقسيط في طريقة تسديد الحق والالتزامات المالية مقسماً على أجزاء ومقادير معلومة في فترات زمنية محددة.

مشروعية التمويل بالتقسيط في الفقه الإسلامي

إن الأصل في صحة العقود هي التراضي بين المتعاقدين، ومن حيث أصل العقود هي مبنية على المعاوضات المالية، ويكون فيها الثمن حالاً ومعجلاً، وهذا ما يقوله الفقهاء في مؤلفاتهم بأنه الأصل، إلا أنه قد يتفق العاقدان في بعض عقود التجارة أن يكون الثمن فيها مؤجلاً وتسديده مقسماً إلى أجزاء معلومة، وهذا يؤدي إلى تيسير الناس في أمور المعاملات حسب عرفهم في المجتمع (Al-Dabu, 1990). ويمكن الاستدلال على جواز التمويل بالتقسيط من خلال نصوص القرآن، والسنة النبوية:

أولاً: القرآن الكريم:

ويظهر ذلك في قول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾، (Al-Maidah, 6: 1)، وقال سبحانه: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾، (Al-Isra', 15: 34). وتدل هذه الآية على عمومها أن العقود هي العهود، وقد أمر الله تعالى بالإيفاء بالعقود والعهود، ويدخل في ذلك المعاملات التمويلية بالتقسيط التي تشتمل على العقود المشروعة.

وأيضاً قوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾، (Al-Baqarah, 2: 282). وكما هو معلوم أن هذه الآية تسمى بآية الدين، وقد أمر الله تعالى المؤمنين بكتابة الدين على أي صورة كانت بينهم، وذلك لتحقيق حفظ الدين بمقداره وموعده، وفي قوله تعالى: "إلى أجل مسمى، أي إلى وقت معلوم وقتموه بينكم" (Ibn Katsir, 1999)، وهذه الآية تدل على إباحة المدائنة، وأيضاً تشمل كل دين ثابت مؤجل سواء كان بدله عيناً أم ديناً. والظاهر من ذلك أن التمويل بالتقسيط يشمل على صيغ التمويل القائمة بمبدأ الدين، والناس بحاجة إلى التداين فيما بينهم لتيسير معاملاتهم المالية، وهذا جائز ومباح لا حرمة فيه، وأيضاً وجههم المولى سبحانه وتعالى إلى كتابة الدين وضبطه أثناء العقد.

ثانياً: من السنة النبوية:

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «من أسلف في شيء، ففي كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم» (Al-Bukhari, n.d.: 2240)، وهذا يدل على جواز بيع النسيئة حيث يكون فيه الثمن مؤجلاً، ولذا جاز البيع بالتقسيط الذي فيه الثمن مؤجلاً أو مقسطاً حسب أقساط معلومة إلى أوقات معينة. وقد ذكر البهوتي رحمه الله: "أن كل بيع جاز إلى أجل، جاز إلى أجلين وآجال" (Al-Bahuti, 1999)، والتمويل بالتقسيط يشمل على نوع البيع مع الثمن المؤجل لأجل واحد أو آجال متعددة.

وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: «اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودي طعاماً بنسيئة، ورهنه درعه» (Al-Bukhari, n.d.: 2386)، فهذا الحديث يدل على جواز البيع بثلثين مؤجلاً، وقد ترجم البخاري لهذا الحديث باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة، وقال ابن حجر: "وأما البيع إلى أجل فجاز اتفاقاً" (Al-Hanbali, n.d.)، وذلك يدل على جواز الأجل في البيع وتقسيطه، ويعتبر لكل منهما دين في الذمة، فالتمويل بالتقسيط يقاس على ذلك.

علاقة التمويل بالتقسيط بمقاصد الشريعة

قد تحقق أن المقاصد باعتبار شمولها تنقسم إلى ثلاثة أقسام وهي: مقاصد عامة وخاصة وجزئية، فحديثنا الآن عن المقاصد الخاصة التي تتعلق بالمعاملات المالية في حفظ المال من عملية التمويل بالتقسيط في المصرف الإسلامي. ونعلم أن المقصود بالمقاصد الخاصة هي الأعمال والتصرفات المقصودة من الشارع، وذلك يؤكد حفظ المقاصد العامة في التصرفات الخاصة التي تتعلق في باب معين من أبواب التشريع، (Ar-Raisuni, 1992; Ibn 'Asyūr, 2001)، وهنا قيّدنا بابا خاصا عن عملية التمويل المصرفي.

فيتضح لنا المقصود بمقاصد الشريعة الخاصة بالتمويل بأنها: "المعاني الملحوظة في الأحكام الشرعية، والمترتبة عليها عند الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها في إطار الضوابط الشرعية؛ سواء أكانت تلك المعاني حكماً جزئية، أم مصالح كلية، أم سمات إجمالية" (Al-Syaikhi, 2018, p. 24). فيكون التمويل المصرفي له أهمية كبيرة لتلبية الاحتياجات المالية للإنسان، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعة، وإضافة أنه شيء مهم من قبل المؤسسات المالية أو المصارف الإسلامية على المستوى المحلي والعالمي (Hudaefi & Badeges, 2022)، ومن أجل هذا حاول الباحثان تسليط الضوء على علاقة التمويل بالتقسيط مع مقاصد الشريعة وفي أنه وسيلة لتحقيق حفظ المال.

أولاً: مقصد التنمية

إن تحقيق مقصد التنمية والتطوير في الأموال يعتبر مقصد شرعي، حيث يؤكد بتعريف التنمية أنها: "عملية مستمرة تسعى إلى تغيير شامل، من خلال تخطيط محكم، الهدف منه الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهذا لا يكون إلا بعناصر بشرية ذات كفاءة وقدرة، وعلى أساس أخلاقية مقبولة مثل العدالة والمساواة" (Al-Sholakhat, 2005, p. 50). فمقصد تنمية المال عبر التمويلات المصرفية منها؛ التمويل بالتقسيط، ينبغي للمصارف الإسلامية أن تُكرس جهودها وتُنظم إدارتها بتخطيط جيد يحقق خدمتها هذا المقصد النبيل الذي تدل عليه النصوص الشرعية، خاصة تلك التي تدفع المكلفين دفعا إلى الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد في هذا الكون الفسيح، سواء كانت موارد طبيعية أو زراعية أو بحرية أو معدنية أو غيرها (Al-Qardhawi, 1993).

ثانياً: مقصد الرفاهية

إن لفظ الرفاهية يطلق على معنى "السعة، والراحة، وإزالة الحرج أو المشقة في المعاش" (Ibnu Manzūr, n.d.)، وأما الاقتصاديون الإسلاميون فيعرفونها بأنها: "إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية، والتي ترتبط بما يهدف إليه الاقتصاد الإسلامي من تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع المجالات" (A'tiyah, 2004, p. 253). فالتمويل

تطبيقات التمويل بالتقسيط في المصرف الإسلامي الإندونيسي: دراسة تحليلية مقاصدية

المصرفي يعتبر وسيلة للحصول على السعادة الرفاهية المقصودة، لأن التمويل سد حاجات الناس وإشباع رغبتهم ومتطلباتهم الأساسية، ورفع العوائق والمشقة، وتحسين مستوى معيشتهم وتطويرها، لذا قد وسعت الشريعة في المعاملات المالية التي تعتبر من الحاجات الشديدة، كما قرره الفقهاء في القواعد بقولهم: "كل ما اشتدت الحاجة كانت التوسعة فيه أكثر" (Al-Nadwi, 1999, p. 283).

ثالثاً: مقصد التداول

تعريف التداول عند الاقتصاديين: هو "مجموعة من العقود والعمليات التي يتبادل الناس من خلال الأعيان والمنافع" (Al-Qardhawi, 1993, p. 261)، وتلك الأعيان أو المنافع هي من البضاعة أو الخدمات المصرفية. ويتحقق مقصد التداول من خلال النشاطات المصرفية الإسلامية منها؛ عبر التمويل بالتقسيط، وهذا من باب التيسير لتلبية حاجات الناس في المبادلات المالية، ولكن مقصود الزواج ليس بأنواعه، بل لابد مراعاة رواج المال الحلال من خلال وسائل شرعية ومقبولة، حتى يحقق هذا المقصد التصرفات الصحيحة، كالإجارة، والمشاركة والبيع وغيرها، فنتيجتها تظهر على العمران والازدهار، والتداول الصحيح السليم لمصلحة الأفراد والجماعة (Ibn Zaghyyah, 2010).

رابعاً: مقصد العدل

يتعلق هذا المقصد عن كيفية الحصول على المال والتصرف فيه، وبين ذلك ابن عاشور بقوله: "بأن يكون حصولها بوجه غير ظالم. وذلك إما أن تحصل بعمل مُكتسبها، وإما بعوض مع مالكتها أو تبرع، وإما بإرث. ومن مراعاة العدل حفظ المصالح العامة ودفع الأضرار" (Ibnu Asyur, 2004, p. 488). وعلاوة على ذلك، يمكن بيان أهمية هذا المقصد على ثلاث نقاط أساسية منها:

أ. العدل في كسب المال

ب. العدالة في تصرف المال

ج. حفظ المصالح العامة ورفع الضرر عن الآخرين

التعريف بالمصرف الإسلامي الإندونيسي

نبذة عن المصرف الإسلامي الإندونيسي بما يلي، (Bank Syariah Indonesia):

كانت دولة إندونيسيا رائدة حقيقية في تنمية المصارف الإسلامية في العالم، وذلك نظراً للإمكانات التي تدفع نمو المؤسسات المالية الإسلامية منها: وجود عدد كبير من سكان المسلمين وبالتالي سيصبحون عملاء في المؤسسة

المالية الإسلامية؛ وتطوير القطاع الاقتصادي الإندونيسي الجيد، وذلك يحقق ارتفاع حصة قدرها ٦,٠% - ٦,٥% وتدعم بالأسس الاقتصادية الجيدة؛ وتوافر الموارد الطبيعية المتاحة التي يمكن استخدامها كصفقة أساسية للتجارة والأنشطة المالية في المصارف الإسلامية (Ulfa, 2021). وبناء على تلك الحالات حاولت الحكومة إصدار قرار برنامج دمج المصارف الثلاثة الإسلامية بأن تكون مملوكة للدولة وهي؛ البنك الإسلامي منديري (Bank Syariah Mandiri)، والبنك الشعبي الإندونيسي الإسلامي (Bank Rakyat Indonesia Syariah)، والبنك الوطني الإندونيسي الإسلامي (Bank Negara Indonesia Syariah)، حيث تبدأ الخطوة الأولى بتوقيع اتفاقية الاندماج المشروط (*Conditional Merger Agreement*) بين مديري المصارف الثلاثة، ثم استمرت عملية الاندماج مع الكشف عن المعلومات إلى بورصة إندونيسيا (*Indonesian Stock Exchange*) وهيئة الخدمات المالية (*Financial Services Authority*) يوم الثلاثاء، ١٣ أكتوبر ٢٠٢٠م. وأن هذا الاندماج يعتبر وسيلة لرفع مكانة إندونيسيا بوجود المصرف الإسلامي الوطني على مستوى العالم، وأيضاً تشجع جمهورية إندونيسيا على أن تصبح أحد المراكز المالية الإسلامية في العالم (Hidayatullah, 2021).

فتم إصدار التصريح من هيئة الخدمات المصرفية لدمج المصارف الإسلامية الثلاثة تابعة للحكومة يوم الأربعاء ٢٧ يناير ٢٠٢١م. فأشار مدير العلاقات الاجتماعية السيد أنطو فرايبو (Anto Prabowo) إلى اندماج المصارف الثلاثة بمصرف واحد على اسم المصرف الإسلامي الإندونيسي، فقد أصدر خطاباً من هيئة الخدمات المصرفية الرقم: س ر/٣/ف ب/١/٢٠٢١م بأمر "تصريح توحيد ودمج المصارف الثلاثة مرفقاً بتعديلات اسم المصرف باسم "المصرف الإسلامي الإندونيسي" باعتباره نتيجة الاندماج كما صرح السيد انطو موصولاً بأن المصرف الإسلامي الإندونيسي يتطور ويدخل في مرحلة تالية وهي القيام بأداء الرقابة تجاه تعديلات الخطة والدليل لها التابعة لوزارة العدل والقانون وتعديل قيد الأسهم والصكوك في برصة إندونيسيا" (Hidayatullah, 2021, p. 114) وبعد عملية الاندماج يمكن أن تصل أصول الكيان الجديد من ٢٢٠ إلى ٢٢٥ تريليون روبية بحلول عام ٢٠٢٠م، مقابل ما يصل إلى ٣٣٥ تريليون روبية بنهاية عام ٢٠٢٥م، حيث من المتوقع أن يمكنها الاندماج من المنافسة بصورة أفضل مع المصارف غير الإسلامية (Syarifuddin et al., 2021) إضافة إلى الفرص المتاحة في توسيع الخدمات المالية والتطوير الفني في مجال وسائل الاتصالات الحديثة.

وكانت نتيجة الاندماج "تمتلك المصارف من المبلغ يصل إلى ٢٤٠ بليون والتمويل بلغ إلى ١٥٧ بليون والأموال لدى العملاء يصل إلى ٢١٠ بليون ورأس المال قدره ٢٢,٦ بليون"، بالإضافة لديه أكثر من ١٢٠٠ مكتباً فرعياً منتشراً في أنحاء إندونيسيا (Hidayatullah, 2021)، فأصبح أكبر مصرفاً إسلامياً في إندونيسيا بعد اندماج المصارف الثلاثة الإسلامية. فإنها تمكن على المساعدة في تحسين الإمكانيات الاقتصادية والتمويل الإسلامي الوطني، فضلاً عن تعزيز النظام البيئي لصناعة الحلال بطريقة مستدامة.

تطبيقات التمويل بالتقسيط في المصرف الإسلامي الإندونيسي وتحليل مقاصدها

إن التمويل بالتقسيط في تجربة المصرف الإسلامي الإندونيسي قد يلعب دوراً هاماً في حل الكثير من مشاكل التمويل ويبعد المتعاملين من التمويلات الربوية، كما أن الأداء الأنشطة المصرفية مع الرقابة الشرعية أدى إلى تجويد عمليات التمويل المصرفي (Muqorobin & Kurniawan, 2022; Ayres, 1983). بالإضافة أنه يتخذ صوراً متعددة من صور الأساليب التمويلية؛ منها التمويل القائم على عقود الشركات، والبيع، والإجارة. وقد أظهرت التقارير الرسمية عن توزيع التمويلات خلال (٥٨,٧٪) من إجمالي التمويل حيث كان التمويل يعقد المراجعة أكثر تسجيلاً واختياراً من قبل العملاء، حيث أنها تعود على كلا الطرفين بالنفع، وكما أصدرت هيئة الخدمات المالية عن التقارير في توفير التمويل في المصارف الإسلامية شهر ديسمبر عام ٢٠٢٢م في الجدول الآتي: (Otoritas Jasa Keuangan, 2023)

الجدول: الترتيب النسبي للتمويلات المصرفية في المصارف الإسلامية الإندونيسية (بالمليار روبية)

النسبة المئوية	قيمة التمويل	أسلوب التمويل
١,١٦٪	٣٦٢٣	عقد المضاربة
٣٨,٨٧٪	١٢١٣٨٩	عقد المشاركة
٥٨,٧٪	١٨٣٢٨٦	عقد المراجعة
٠,٣٦٪	١١٣٨	عقد القرض
٠,٠٠٠٠٩٪	٣	عقد الاستصناع
٠,٩٠٪	٢٨١٣	عقد الإجارة
١٠٠٪	٣١٢٢٤٤	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على هيئة الخدمات المالية، إحصائية مصرفية إسلامية للشهر ديسمبر عام ٢٠٢٢م.

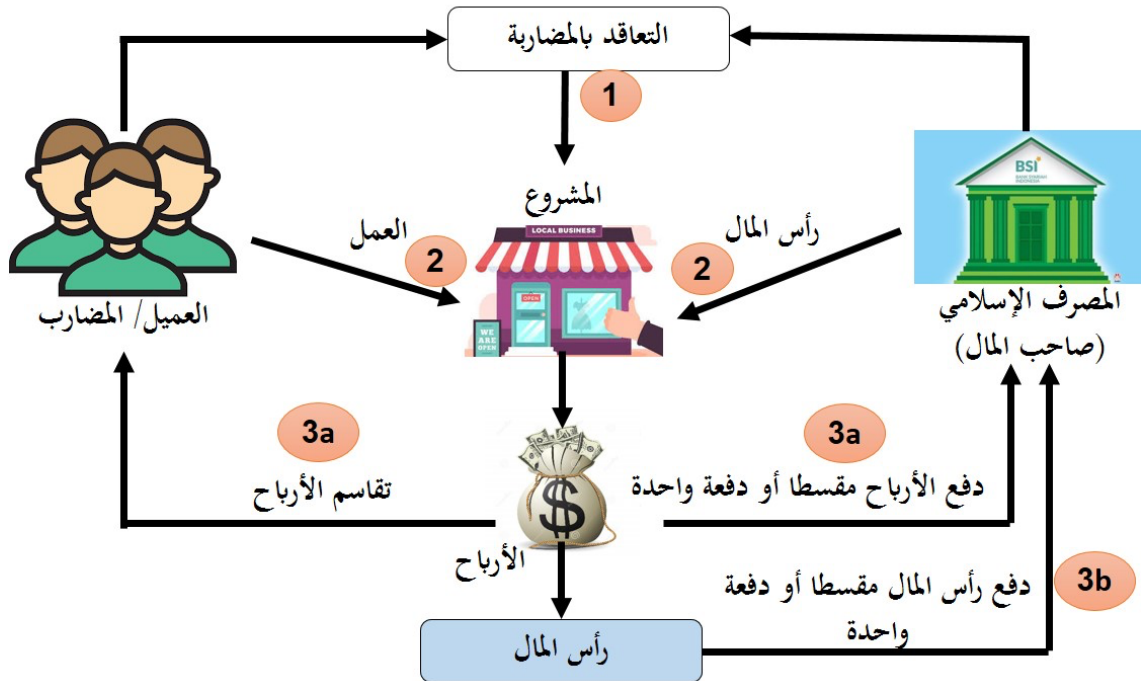
واستنتج الباحثان بعد قيامهما بالدراسة الميدانية والمقابلة مع الموظفين في المصرف الإسلامي الإندونيسي، بالإضافة إلى الملاحظات والاطلاع على المستندات والوثائق التي تتعلق بهذا الموضوع، وخلاصة ذلك أن تطبيقات التمويل بالتقسيط في المصرف الإسلامي الإندونيسي على صور متعددة منها:

أولاً: تطبيق التمويل بالتقسيط على صورة المضاربة

قد أتاح المصرف الإسلامي الإندونيسي التمويل بالتقسيط على صورة عقد المضاربة لغرض استثمار الأموال أو زيادة رأس مال العامل، وهذا يحقق ويعزز استمرار المشاريع الاستثمارية وتطويرها بزيادة رؤوس الأموال سواء شركات متناهية الصغر أو الصغيرة أو المتوسطة لتلبية تكاليفها في إيجاد الآلات الانتاجية وغيرها من المستلزمات

الإنتاجية، وأما بالنسبة إلى مدة تعاقدها فهي تتراوح بين آجل متعددة؛ قصيرة، ومتوسطة، وطويلة بحسب نوع الشركات.

إن هذه الصورة تتم على أساس طلب العميل (فرداً أو شركة) للحاجة الماسة إلى الموارد المالية لإنشاء المشاريع الإنتاجية أو زيادة رؤوس الأموال لتطويرها. بناء على ذلك، قام المصرف بتقديم التمويل بعقد المضاربة المطلقة أو المقيدة حسب الاتفاق المبرم منذ بداية العقد، وتحدد حصة كل منهما من الأرباح بنسبة مئوية، وإن وجدت الخسارة تحملها المصرف ما لم يثبت بسبب إهمال العميل في إدارة الأموال، لذا ساهم المصرف بمراقبة أثناء متابعة أنشطة المشروع ليؤكد حصول الأرباح (Permadi, 2022). ومن خلالها يلزم للعميل دفع رؤوس الأموال -مبلغ التمويل- وإضافة ربحاً شائعاً على النسبة الحاصلة من مجموع الربح ورأس المال بعد أن صرفه في تشغيل المال، بينما طريقة دفعها على طريق التدرج بالأقساط المعينة أو دفعة واحدة في نهاية فترة التعاقد، فصيغة التقسيط تُستخدم من خلال دفع الربح وإعادة مبلغ رأس المال. وجدير بالذكر أن الأرباح تقسم على مبدأ تقاسم الأرباح المحسوبة على أساس الدخل بخصم رأس المال (net revenue sharing). بما يرى فيه مصلحة للطرفين، رغم أن المصرف يمكنه تقسيمها على أساس الدخل بخصم رأس المال وتكاليف التشغيل (profit sharing) بينما لكل منهما مزايا ونقائص، ونسبة حصة المصرف خلال ٣٧٪، وأما العميل حصته ٦٣٪ مثلاً (National Sharia Board, 2000a). ويمكن نستخلص أن التمويل بالتقسيط على صورة تمويل المضاربة بالشكل الآتي:



الشكل رقم: (١) التمويل بالتقسيط على صورة تمويل المضاربة (المصدر: البيانات من المصرف الإسلامي الإندونيسي)

تحليل المقاصد في تمويل المضاربة على حفظ المال

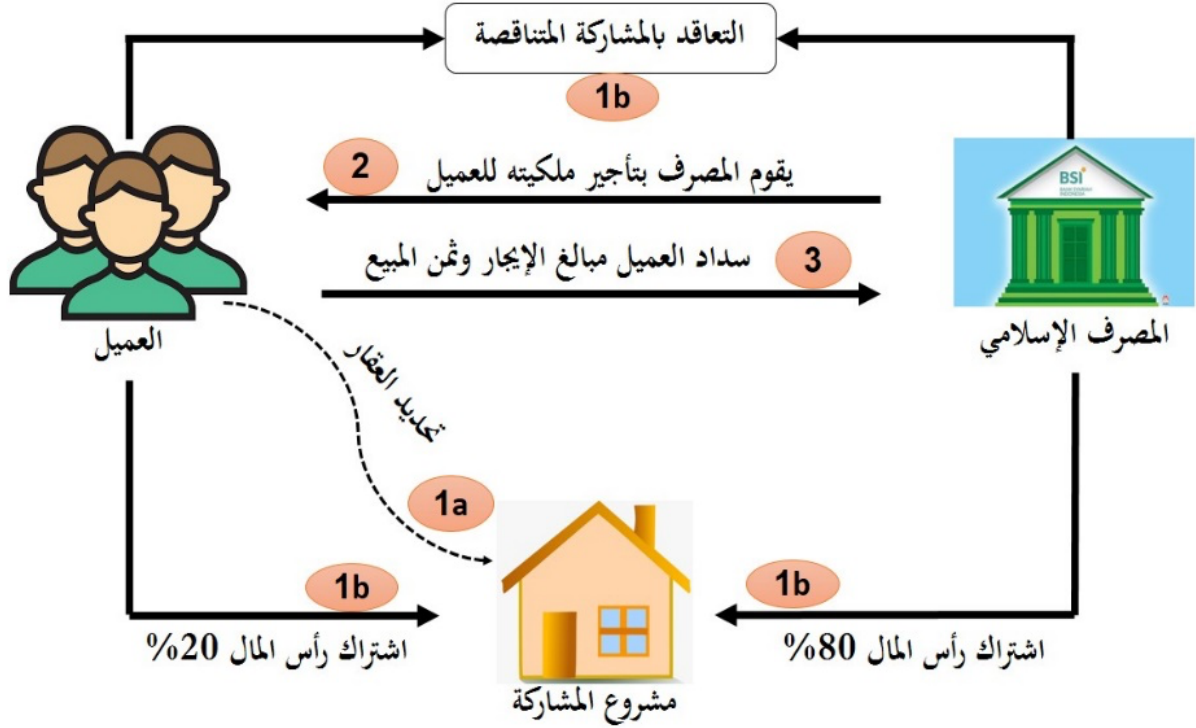
إن المصرف الإسلامي الإندونيسي قد وفر تمويل المضاربة كنوع التمويل الاستثماري حيث يستهدف لتنمية أموال المصارف أو أصحاب الودائع من الطرف الثالث. وأما مكانة المصرف الإسلامي في تمويل المضاربة يكون وسيطاً بين أصحاب المودعين والمضاربين في استثمار الأموال وتنميتها ورواجها أو تداولها في الوجه الشرعي، ومن هنا يتحقق أن المضاربة لها مقاصد في حفظ المال منها؛ تلبية حاجات الناس بما يحقق مصالحهم خاصة للخبراء التجارية التي ليس لديهم موارد النقدية وفي حين بحاجة إلى الأموال لأداء عملية التجارة، وبذلك يؤكد على توفير فرص الأعمال المتنوعة سواء للعاطلين عن العمل أو أصحاب المهارات وغيرهم، بالإضافة أنها تحقق مقصد التعاون والتبادل بين الشركاء في هذا العقد.

ونظراً مما جرى في المصرف الإسلامي الإندونيسي أن المضاربة قد تشجع على تنشيط الحركة التجارية سواء شركات متناهية الصغر أو الصغيرة أو المتوسطة أو شركات كبيرة بزيادة رؤوس الأموال لتلبية تكاليفها التجاري. وقد دعمت الحكومة الإندونيسية بإبرام البرنامج على شكل الائتمان لرأس مال العامل (Kredit Usaha Rakyat) وهو إضافة رؤوس أموال الشركات بهدف تطوير النمو الاقتصادي على المستوى الوطني، حيث تستخدم الأموال لعدة القطاعات استثمارية منها؛ الزراعة والصناعة والشؤون البحرية، والخدمات المالية للقروض ونحوها (Ministry of Economy, 2022; Zen, Hilmy & Herianingrum, 2019). وفي النهاية ظهر للباحثين من خلال الدراسة الميدانية أن المضاربة هي إحدى وسائل توفير المال لتشجيع الاستثمار المباح في مجالات مختلفة لأنها تسهل التعامل مع المال وتنظيمه.

ثانياً: تطبيق التمويل بالتقسيط على صورة المشاركة المتناقصة

إن المشاركة المتناقصة هي إحدى خدمات التمويل المصرفي التي يقدمها المصرف الإسلامي الإندونيسي، ويقتصر تطبيقها على منتجات التمويل العقاري بشكل أساسي. وهذا المنتج العقاري موجه للعملاء للسماح لهم بشراء المنازل بتمويل لا يتضمن دفع فائدة بالطريقة التقليدية المعروفة، وذلك يتم بالاتفاق بين المصرف الإسلامي والعميل على مشاركة ذات طبيعة خاصة وغرض محدد وهدفها شراء منزل معين يرغب العميل في تملكه، ويشترك الطرفان في رأس المال المشاركة حيث يقدم العميل نسبهته خلال ١٠٪-٢٠٪ على أقل، وعلى أن يدفع المصرف الإسلامي النسبة الباقية. وبناء على ذلك يصبح المنزل المشتري ملكاً للطرفين على الشيوع حسب نسبة مساهمة كل منهما في رأس المال (Financial Services Authority, 2016).

وبما أن الغرض من هذه المشاركة هو تسهيل امتلاك العميل للمتل، وفي حقيقته أن المصرف ليس له رغبة على استمرار مشاركته مع العميل في امتلاك المتزل المشتري، لذا يتعهد العميل لشراء حصة المصرف في المشاركة عن طريقة التقسيط بفترة معينة، وهذه صيغة التقسيط تُستخدم خلال سداد رأس مال المصرف بالتدريج. ومن خلال شراء العميل، قد اتفق الطرفان على عقد الإجارة حيث يستأجر بموجبه العميل حصة المصرف في أصل المشاركة، ويتم كذلك بيع حصة المصرف إلى العميل في وحدات على فترات دورية (Permadi, 2022). ومن الجدير بالذكر أن تحديد أسعار الوحدات ومبالغ الإيجار لا تكون له أي علاقة بالقيمة السوقية للأصل أو فائدته. كما يعتبر المصرف ثمن شراء الوحدة والإيجار معا دفعة واحدة دورية، وذلك لأن المصرف لا يهيمه إلا استرداد رأس المال، إلى جانب مبلغ من العميل ويكون نسبي لفترة التمويل، محسوب على أساس معدل العائد المطبق على تلك التسهيلات. ويمكن نستخلص أن التمويل بالتقسيط على صورة تمويل المشاركة المتناقصة فيما يلي:



الشكل رقم: (٢) التمويل بالتقسيط على صورة تمويل المشاركة المتناقصة (المصدر: البيانات من المصرف الإسلامي الإندونيسي)

تحليل المقاصد في تمويل المشاركة المتناقصة على حفظ المال من أبرز مقصد حفظ المال في تمويل المشاركة المتناقصة كما يجري في المصرف الإسلامي الإندونيسي فيما يأتي: أ. أن تحقيق تنمية المال يتم في الأنشطة الحقيقية: ويمكن تحقيق ذلك من خلال المشاركة المتناقصة حيث يتم تداول المال بين أطراف الشركاء، ويحصل ذلك استثمار الأموال وتداولها بين أصحاب رؤوس

الأموال وأصحاب المهن والخبراء، رغم أن المصرف الإسلامي الإندونيسي يركز على توفير تمويل العقارات بصيغة المشاركة المتناقصة. وبالإضافة إلى توظيف المصارف الإسلامية في أثناء ممارستها لابد أن تحقق على الأنشطة الاستثمارية الحقيقية وليست صورية، حيث تؤكد فيها الربح الحلال من خلال مقصد حفظ المال ويشمل فيه مقاصد أخرى.

ب. تحقيق مقصد التملك والاكْتساب لأجل الاكتفاء الذاتي: وبالنظر إلى حقيقة تجربة المشاركة المتناقصة في المصرف الإسلامي الإندونيسي أن الهدف الأساسي هو امتلاك البيت بشكل كامل، وذلك يبدأ بمشاركة بين المصرف والعميل لشراء البيت المعين، وفي نهاية العقد يتحقق على أن البيت ملكية للعميل. بالإضافة إلى أن حاجات الناس للملكية المنازل تعتبر من الحاجات الضرورية لأن بدونها تكون الحياة صعبة ولا يحصل لهم الاستقرار والحياة السعيدة.

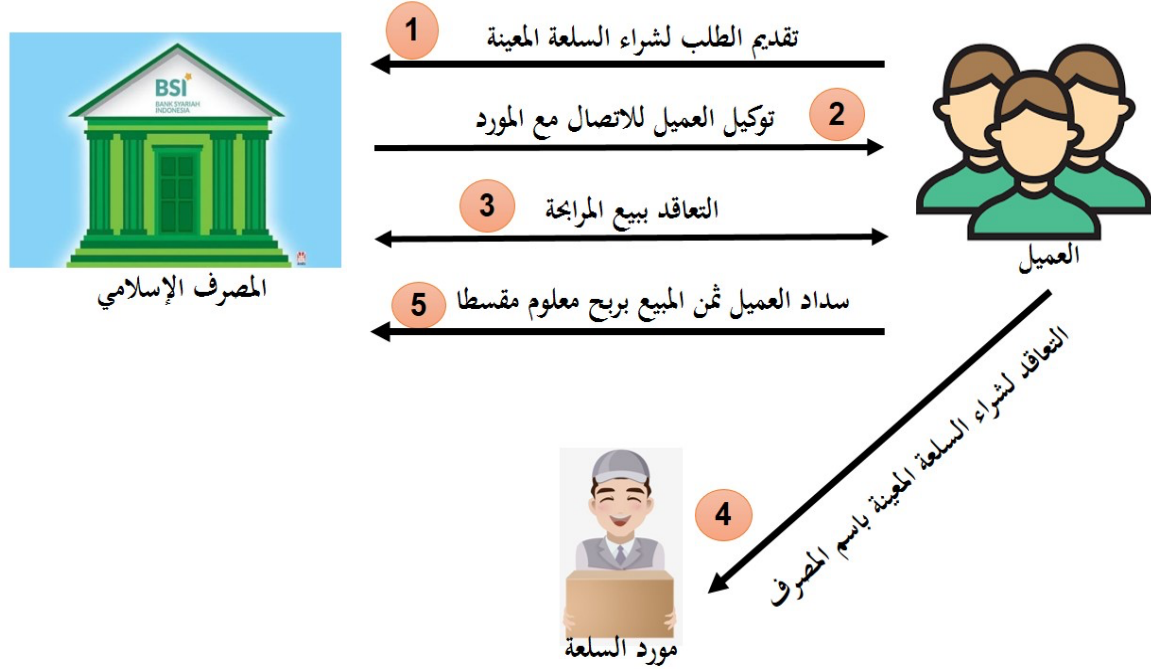
ج. تحقيق مقصد العدل: وذلك نظراً لوجود الاتفاق المكتوب بين المصرف والعميل بمبدأ التراضي، حيث يبين فيه الحقوق والواجبات، وتحديد الأرباح أو الخسائر لكل المتعاقدين، وغيرها من الأمور المتعلقة بالعقد، وذلك كما ينظم القانون الوضعي والفتوى ٣٧ عام ٢٠٠٨م بشأن المشاركة المتناقصة.

ثالثاً: تطبيق التمويل بالتقسيط على صورة المراجعة

إن تطبيق المراجعة في المصرف الإسلامي الإندونيسي قد تستخدم نظام التقسيط في مجال البيع والشراء، حيث يقوم المشتري على سداد الثمن المتفق عليه للسلعة المباعة على أقساط محددة. وهذه الصورة تسمى بالمراجعة المصرفية حيث يتكون العقد على ثلاثة أطراف وهي المصرف، والعميل كالمشتري للأمر بالشراء، وصاحب السلعة الأول أي مورد السلعة، وهذه العملية غالباً تسمى بالمراجعة الأمر بالشراء حيث يقدم العميل إلى المصرف طالباً منه شراء سلعة معينة بالمواصفات التي يحددها. وبناء على ذلك، يقوم المصرف بدراسة أحوال الطلب بواسطة قسم الائتمان أو الأبحاث لدى المصرف، فإذا وافق على ذلك يقوم المصرف بتوكيل العميل للاتصال مع المورد والتعاقد معه لشراء السلعة المعينة باسم المصرف نقداً، وهذه الوكالة وفق قرار الفتوى مجلس علماء إندونيسيا رقم ١٠/IV/DSN-MUI/٢٠٠٠م بشأن الوكالة، حيث يذكر فيه "أن الوكالة هي تفويض السلطة من طرف إلى آخر ليكون محلاً له في الأشياء المعينة" (National Sharia Board, 2000b).

ويكون دور المصرف في هذه العملية دور الممول، ثم يجب على العميل إرسال مستندات السلعة إلى المصرف لكي تتحقق ملكيتها ودخلت في حيازة المصرف، لا لاسم العميل إن كان وكيلاً عنه بالقبض فقط. وبعد تملك المصرف السلعة يبدأ إبرام بيع المراجعة، فيبيعها إلى العميل وزيادة الربح المعلومة، وغالباً ما يشتري المصرف السلعة نقداً ويبيعها بالأجل والتقسيط للعميل (Permadi, 2022). ومن خلال هذه العملية يمكن للمصرف أن يطلب عربوناً من العميل، وذلك يكون دليلاً على جديته في بيع المراجعة، وكما ينص في الفتوى مجلس علماء إندونيسيا

رقم: ١٣/IX/DSN-MUI/٢٠٠٠م بشأن العربون في المراجعة، حيث أن العربون -ضمان الجديدة- يخصم الثمن الأول من مورد السلعة بينما تقديمه قبل أداء عقد المراجعة، وأما قيمة العربون حسب اتفاق بين الطرفين (National Sharia Board, 2000c).



الشكل رقم: (٣) التمويل بالتقسيط على صورة تمويل المراجعة (المصدر: البيانات من المصرف الإسلامي الإندونيسي)

تحليل المقاصد في تمويل المراجعة على حفظ المال

إن المراجعة تعد من صيغ التمويل بالتقسيط التي تقدمها المصرف الإسلامي الإندونيسي بهدف تلبية حاجات المجتمع، حيث أنها أكثر استخداماً في عملية التمويل المصرفي، لذا نعرض هنا أبرز تحقيق المراجعة على مقصد حفظ المال فيما يلي:

- أ. أنها وسيلة من الكسب المشروع: وذلك باعتماد المراجعة على مبدأ البيع والشراء كما نظمها القانون رقم ١٠ عام ١٩٩٨م الفقرة (١٣)، والقانون رقم ٢١ عام ٢٠٠٨م الفقرة (٢٥)، حيث هدفها العثور على السلع المحتاجة أو الآلات الانتاجية، وذلك سواء في مجال الاستثماري أو الاستهلاكي.
- ب. حصول العدالة وتحقيق المصلحة: تحقق المراجعة المصلحة لكل من البائع والمشتري، كما أنها تيسر على كليهما؛ حيث إنها تيسر للمشتري للحصول على السلع المحتاجة، ولا يملك ثمنها نقداً، ولكنه يستطيع دفع الثمن مؤجلاً على أقساط تتناسب مع إمكانياته المالية. وبينما العدالة تتحقق بوجود الأمر بالتوثيق والكتابة والإشهاد؛ يعني الاستمارة التعاقدية على بيع المراجعة ويوقع عليها البائع والمشتري.

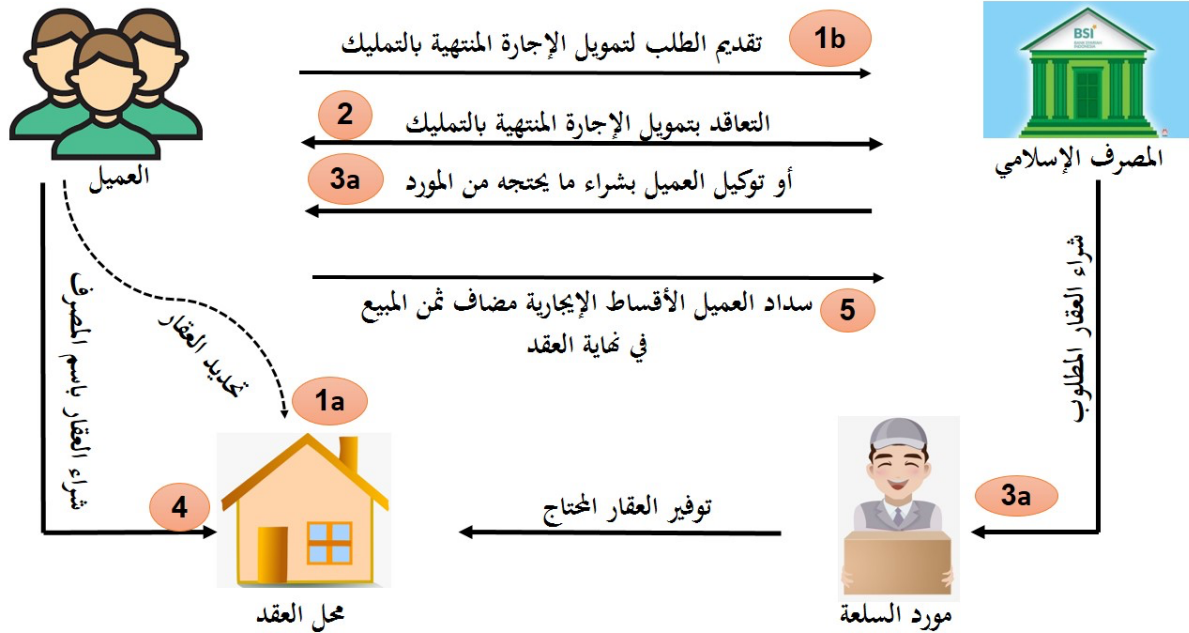
تطبيقات التمويل بالتقسيط في المصرف الإسلامي الإندونيسي: دراسة تحليلية مقاصدية

ج. تداول الأعيان والمنافع بين أبناء المجتمع، وقضاء حوائجهم: ولذا جعل الله سبحانه وتعالى البيع طريقاً من الطرق المشروعة لتحصيل حوائج الناس، وبه يتم تداول تلك الأعيان ومنافعها مقابل جزء معين من المال. وعقد المراجعة يدخل في عموم العقود المباحة وهي إحدى طرق تلبية حوائج الناس ولرفع الحرج، ودفن المشقة عنهم.

د. تحرير المال في تناقله من يد إلى أخرى: مما لا شك فيه أن المراجعة تتكون على عقد البيع والشراء؛ ومن شأنهما تناقل المال من يد إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر، هو الذي يجعل المال غير مستقر في يد معينة.

رابعاً: تطبيق التمويل بالتقسيط على صورة الإجارة المنتهية بالتملك

إن عملية الإجارة المنتهية بالتملك كما تجري في المصرف الإسلامي الإندونيسي مستنداً على طلب العميل في إيجار أو شراء السلع المحتاجة التي تحدد أوصافها، وذلك يظهر من العميل أنه يعجز على شراء السلع المحتاجة نقداً. ويتخذ المصرف توفير التمويل بعقد الإجارة المنتهية بالتملك وذلك مع حمايته بملكية عين المأجور خلال فترة الإيجار، بينما في نهاية تلك المدة أن المستأجر له الخيار على نقل الملكية بعد اتمام الأقساط الإيجارية إما عن طريق البيع أو الهبة، أما إذا كان المستأجر لا يرغب في امتلاك عين المأجور سيقوم المستأجر على إعادتها إلى مالكيها الأصلي (المؤجر) لأن مدة الانتفاع والإيجار قد انتهت (Permadi, 2022). نظراً من صورتها المطبقة أهما تختص على المنتجات التمويلية منها؛ توفير تمويل العقارات، حيث إن العميل يريد أن يستأجر منزلاً خلال أوقات محددة، وفي آخر مدة الإيجار يريد أن يمتلك ذلك المنزل ملكاً تاماً بعقد جديد إما بالبيع أو الهبة كما اتفق المتعاقدان. ونعرض التمويل بالتقسيط على صورة الإجارة المنتهية بالتملك فيما يلي:



الشكل رقم: (٤) التمويل بالتقسيط على صورة الإجارة المنتهية بالتملك (المصدر: البيانات من المصرف الإسلامي الإندونيسي)

من هنا يتمكن بموجبه المستأجر من الانتفاع بعين المأجور خلال مدة الإيجار، مقابل دفع الأقساط الإيجارية التي باعتبارها دفع ثمن المأجور عن طريق التقييط، لذا يتأكد من ذلك أن الأقساط المدفوعة من قبل المستأجر تكون ثمناً لشراء العين المأجورة بالتقييط. وعلاوة على ذلك، لا بد أن يتم صياغة عقد الإجارة المنتهية بالتملك بأنه عقد إيجار، وفي النهاية تنتقل ملكية المأجور إلى المستأجر بعقد جديد بمجرد دفع ثمن السلعة بسعر رمزي أو حقيقي.

تحليل المقاصد في تمويل الإجارة المنتهية بالتملك على حفظ المال

بناء على دراسة الباحثين خلال ملاحظتهما المصرف الإسلامي الإندونيسي في تنفيذ تمويل الإجارة المنتهية بالتملك، ويرى الباحثان أنه من الأمانة أن تعرض مدى شموليته في تحقيق مقصد حفظ المال فيما يلي:

أ. التيسير والتسهيل على العباد ورفع الحرج: أن ممارسة الإجارة المنتهية بالتملك تحقق ذلك، خاصة الحصول على السكن وغيره من ضروريات الحياة. ومن البدهة ليس كل مسلم يستطيع أن يمتلك مسكناً أو سيارة، أو غير ذلك من لوازم الحياة، فشرع عقد الإجارة ليستأجر مسلم مسكناً ليسكن فيه أو سيارة تنقله من مكان إلى مكان، ونحو ذلك.

ب. تلبية حوائج العباد وتحقيق مصالحهم: وهذا يتحقق بإبرام المصرف الإسلامي الإندونيسي تمويلاً لشراء السلع أو الأجهزة الضخمة من مورد السلع بوسيلة المصرف، وتأجيرها إلى العميل مقابل مبالغ الإيجار، وبذلك يحصل العميل على منافع الأعيان بما تغطي حاجته الضرورية من غير استخدام الاقتراض، وفي النهاية يمكن انتقال ملكية المأجور إلى المستأجر بعقد جديد.

ج. تحقيق العدل والمساواة بين المتعاقدين والعاملين: وذلك من خلال توزيع المخاطر بين المتعاملين بهذا العقد، حيث أن المستأجر في بداية العقد يسدد الأجرة المعينة للمؤجر ويحصل على منفعة الأعيان، فيمكنه أن يخرج من العقد بأقل الخسائر الممكنة، وأما المؤجر فإنه يأخذ أجرة المدة السابقة.

د. حفظ الحقوق والممتلكات وعدم تلفها وعرضها للمخاطر من خلال أخذ الضمانات.

وخلاصة القول أن هذه بعض أهم مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ المال من التمويل بالتقييط القائم بمبدأ المشاركة في عقد المضاربة والمشاركة المتناقصة، ومبدأ البيع في عقد المراجعة، ومبدأ الإجارة في عقد الإجارة المنتهية بالتملك، وهذا ما استطاع الباحثان بعون الله تبارك وتعالى الوصول إليها، وما لم يستطع اكتشافه والوصول إليه أكثر، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على قلة علم وضعف كما هو فطرة البشر، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾، (Al-Isra', verse 85) والله تبارك وتعالى أعلم بالصواب.

وجد الباحثان من خلال دراستهما الموجزة لهذا البحث ما يلي من النتائج:

١. توصلت الدراسة إلى بأن أهمية التمويل بالتقسيط في المصرف الإسلامي الإندونيسي يعد من النواة الأساس لاستمرار المؤسسة المالية في نظمها ونموها، وتعتمد عليها المؤسسة في توفير مستلزماتها الانتاجية وتسديد جميع مستحققاتها ونفقاتها، ولذلك لا يمكن لأي مؤسسة مالية أن تحقق أهدافها دون هذا العنصر الحيوي.

٢. أبرزت الدراسة أن التمويل بالتقسيط يمكن أن يسهم في تحقيق مقصد حفظ المال من خلال تطبيقات المصرف الإسلامي الإندونيسي، وهذا يساعد إلى حد كبير في تحقيق التوزيع العادل للشروة وإيجاد التوازن دون تركيزها في أيدي قليلة من كبار التجار، بالتالي تتحقق مصالح المجتمع ورفاهيته. ٣. إن تطبيقات التمويل بالتقسيط في المصرف الإسلامي الإندونيسي تحقق مقاصد الشريعة في حفظ المال، وذلك يظهر في عدة صور وهي:

- الأولى تمويل المضاربة؛ تظهر من خلال دفع الأرباح وإعادة رأس المال من جانب المضارب.
- الثانية تمويل المشاركة المتناقصة؛ كأن يسدد أحد طرفين حصة الطرف الآخر على صورة تدريجية منتظمة، وقد يكون التملك منجماً على أقساط متعاقبة.
- الثالثة تمويل المراجعة؛ تظهر من طريقة دفع الثمن من عند العميل على أقساط دورية متفق عليها.
- الرابعة تمويل الإجارة المنتهية بالتملك؛ كأن يسدد أجرة العين المؤجرة على دفعات وأقساط منتظمة حسب الاتفاق بين المؤجر والمستأجر.

٤. إن تطبيقات التمويل بالتقسيط في المصرف الإسلامي الإندونيسي تحقق على مقصد تنمية الأموال ورواجها، بالإضافة إلى مقصد العدل يحقق بوجود الاتفاق المكتوب بين المصرف والعميل بمبدأ التراضي، حيث يبين فيه الحقوق والواجبات، وتحديد الأرباح أو الخسائر لكل المتعاقدين، وغيرها من الأمور المتعلقة بالعقد. وأما صيغة التقسيط تحقق على مقصد إزالة الحراج والمشقة حيث يسهل الناس الحصول على الرخاء والسعادة والرفاهية المقصودة ومتطلباتهم الأساسية في الحياة.

٥. ويوصي الباحثان المصرف الإسلامي أن يقوم بالدقة وتوضيح بيانات العملاء في دراسة الجدوى لعملائه والدراسات الائتمانية اللازمة قبل قبول ومنح التمويل، حتى يتبين أنه له القدرة على تسديد الأقساط إلى أجل معلوم، وأيضا الالتزام بالدقة في التعامل المالي وبخاصة إذا كان في هذا التعامل أجل، حتى لا يقع المسلمون في الربا وهم لا يعلمون.

References

- Al'tiyah, J. (2004). *Nahwa tafngil maqasid al-syariah*. Dar al-Tanwir.
- Al-Bhuti, M. I. Y. (1999). *Kisyaf al-qina' an matan al-iqna'*. Dar Ihya at-Turast al-'Arabi.
- Al-Bukhari, M. I. I. A. A. (n.d.). *Sohih al-bukhari*. Dar Tauk Al-najat.
- Al-Dabu, I. F. (1990). Bai' al-taqsih. *Majalah Majma' Al-Fiqh Al-Islami*, 1(7), 21-67.
- Al-Hanbali, I. H. (n.d.). *Fathu al-bari syarh sahih al-bukhari*. Dar al-Ma'rifah.
- Al-Ibrahim, M. A. (1987). *Hukmu ba'i at-taqsih fi al-syariah wa al-qanun*. Maktabah al-Risalah.
- Al-Nadwi, A. A. (1999). *Mausua'h al-qawaid wa al-dhawabit al-fiqhiyah al-khakimah lilmuamalat al-maliyah fi al-fiqh al-Islami*. Dar A'lim al-Ma'rifah.
- Al-Qardhawi, Y. (1993). *Daur al-qiyam wa al-akhlaq fi al-iqtishad al-Islami*. Maktabah Wahbah.
- Al-Sholakhhat, S. (2005). Murtakizat usuliyah fi fahmi thabia'ti al-waqf al-tanmiyah wa al-istismar. *Majalah Al-Iqtishad Al-Islami*, 2(18), 47-81.
- Al-Syaikhi, M. K. (2018). Ahamiyatu al-tamwil al-idhofi al-islami fi dhoui maqasid al-syariah al-khasah bi al-tamwil. *Majalah Jamiah Al-Madinah Al-A'lamiah*, 24(2), 9-63.
- Al-Turky, S. I. T. (2003). *Bai' al-taqsih wa ahkamuhu*. Dar Isybiliya.
- Ar-Raisuni, A. (1992). *Nadzariyatu al-maqasid i'nda al-imam al-Syatibi*. Al-dar al-Alamiyah Lilkitab al-Islamiyah.
- Ayres, M. V. (1983). Installment selling and finance companies. *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 196(1), 121-129. <https://doi.org/10.1177/000271623819600118>
- Financial Services Authority. (2016). *Sharia bank product standard: Musyarakah and musyarakah mutanaqishah*. Financial Services Authority.
- Hasan, R., Siddiq, A., Roy, T. C., Al Amin., & Daryanto, Y. (2023). An inventory model with price and credit installments-dependent demand. *Management Systems in Production Engineering*, 31(2), 111-127. <https://doi.org/10.2478/mspe-2023-0014>
- Hidayatullah, S. (2021). The prospect of Indonesian Islamic banks after merger. *Al-Zahra: Journal of Islamic and Arabic Studies*, 18(1), 93-120.
- Hudaefi, F. A., & Badeges, A. M. (2022). Maqasid al-Shari'ah on Islamic banking performance in Indonesia: a knowledge discovery via text mining. *Journal of Islamic Marketing*, 13(10). 2069-2089. <https://doi.org/10.1108/JIMA-03-2020-0081>
- Ibn 'Asyūr, M. A. (2001). *Maqāṣid as-syarī'ah al-Islāmiyah*. Dar an-Nafais.
- Ibn Katsir, A. A. I. (1999). *Tafsir al-qur'an al-a'dzim*. Dar Al Fikr.
- Ibnu Manzūr, M. bin M. al-A. al-M. (n.d.). *Lisān al-'arab*. Dār Ṣādir.
- Ibn 'Asyur, M. A. (2004). *Maqasid al-Syariah al-Islamiyah*. Wuzarah al-Auqaf wa al-Syu'un al-Islamiyah.
- Ibn Zaghiyyah, I. (2010). *Maqasid al-syariah al-khasah bi-tasyorufat al-maliyah*. Dar al-Nafais.
- Irsyid, M. A. A. A. (2001). *As-syamil fi muamalat wa amaliyat al-masrafiyah al-Islamiyah*. Dar an-Nafais.
- Ismail, N., & Muqorobin, A. (2017). Implementation of corporate social responsibility (CSR) on Islamic banking: Maqasid syariah's approach. *Islamic Economics Journal*, 3(1), 75-91. <https://doi.org/10.21111/iej.v3i1.1384>
- Ministry of Economy. (2022). *Kredit usaha rakyat (KUR) Syariah*. <http://www.kur.ekon.go.id/komite-kebijakan>
- Muhammad, N., Alwi, S. F. S., & Muhammad, N. (2020). Credit management in full-fledged Islamic bank and Islamic banking window: Towards achieving maqasid al-shariah. *International Journal of Financial Research*, 11(3), Special Issue, 92-99. <https://doi.org/10.5430/ijfr.v11n3p92>
- Muqorobin, A., & Kurniawan, C. S. (2022). Installment sale: Its contemporary application in Islamic banking finance (case study Brunei Darussalam). *Malaysian Journal of Syariah and Law*, 10(1), 1-10. <https://doi.org/10.33102/mjssl.vol1no1.268>
- Muqorobin, A., & Fachreza, M. F. (2018). Model jual beli angsuran di perbankan syariah. *Proceeding Annual Conference for Muslim Scholars, April*, 383-392.
- National Sharia Board. (2000a). *Fatwa DSN No: 15/DSN-MUI/IX/2000 concerning principles of distribution of business results in Islamic financial institutions*. Indonesian Ulama Council.
- National Sharia Board. (2000b). *Fatwa DSN No 10/DSN-MUI/IV/2000 concerning wakalah*. Indonesian Ulama Council.

- National Sharia Board. (2000c). *Fatwa DSN No 13/DSN-MUI/IX/2000 concerning down payment in murabahah*. Indonesian Ulama Council.
- Otoritas Jasa Keuangan. (2023). *Statistik Perbankan Syariah - Desember 2017*. OJK.
- Permadi, B. (2022). *Interview with sharia compliance department of Indonesian Islamic Bank*.
- Suhartanto, D., Gan, C., Sarah, I. S. & Setiawan, S. (2020). Loyalty towards Islamic banking: service quality, emotional or religious driven? *Journal of Islamic Marketing*, 11(1), 66-80. <https://doi.org/10.1108/JIMA-01-2018-0007>.
- Syarifuddin, S., Rusanti, E., Octaviany, M., Mansyur, A. (2021). Acceleration and strengthening of sharia financial inclusion through merging sharia banking in Indonesia. *JEBIS: Jurnal Ekonomi Dan Bisnis Islam*, 7(1), 130-147.
- Ulfa, A. (2021). Dampak penggabungan tiga bank syariah di Indonesia. *Jurnal Ilmiah Ekonomi Islam*, 7(2), 1101-1106. <http://dx.doi.org/10.29040/jiei.v7i2.2680>
- Zen, H. & Herianingrum, S. (2019). Pengaruh pembiayaan dan mudharabah dalam mensejahterakan para nasabah UMKM berdasarkan perspektif maqashid syariah. *Jurnal Ekonomi Syariah Teori Dan Terapan*, 6(1), 15-22.